مبادرة الحزام والطريق الجزائر–الصين: دراسة قياسية لتأثير التجارة الثنائية على النمو الاقتصادي للفترة 1992–2020 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM

Belt and Road Initiative 'Algeria-China': An Econometric Study of the Impact of Bilateral Trade on Economic Growth During the Period 1992-2020 Using the VECM Error Correction Beam Model

رضا بركات [1*]، الطاهر هارون [2]،

[1] جامعة باتنة 1 مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية (الجزائر)، redha.barkat@univ-batna.dz

[2] جامعة باتنة 1مخبر الدراسات الاقتصادية المغاربية (الجزائر)، tahar.haroun@univ-batna.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/07؛ **تاريخ المراجعة**: 2023/05/01؛ **تاريخ النشر**: 2023/06/30

ملخص: استهدفت هذه الورقة البحثية اختبار ومعرفة تأثير التبادل التجاري الثنائي الجزائري الصيني على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2020 قياسيا، وذلك باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM، خاصة بعد توقيع الجزائر على بروتوكول الانضمام لمشروع طريق الحرير الجديد والتحول التدريجي نحو الصين،

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الصينية للجزائر والنمو الاقتصادي، وتؤثر تأثيرا إيجابيا، مع وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الواردات الجزائرية من الصين والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاح : النمو الاقتصادي، طريق الحرير الجديد، التجارة الثنائية، الجزائر، نموذج شعاع تصحيح الخطأ.

تصنيف JEL : C18؛F02 ؛F14 ؛O40

Abstract: This research paper aims to ecplore and identify the impact of Algerian-Chinese bilateral trade on Algeria's economic growth during the period 1992-2020, using the co- integration methodology and the Vector Error correction beam model (VECM), particularly after Algeria's signature of the Protocol of Accession to the New Silk Road Project and the gradual turning towards China.

The study found a long-term balance between Algeria's Chinese exports and economic growth, which had a positive impact, with a one-way causal relationship between Algeria's imports from China and economic growth.

Keywords: Economic Growth ; New Silk Road ; bilateral trade Keyword ; VECM Model ; Algeria

Jel Classification Codes : C18 ; F02 ; F14 ; O40

I- تمهيد :

هناك العديد من العوامل والمؤشرات في الوقت الراهن تشير وبقوة بأن التجربة الاقتصادية الصينية واحدة من أهم التجارب، التي أثرت بشكل كبير على الاقتصاديات العالمية جعلت من الصين ثاني قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي جذب أنظار العالم لها لما حققته من تقدم اقتصادي غير معالم الحياة الصينية ، وحجزت بذلك مكانتها على خريطة العلاقات الدولية كما أدركت الصين أهمية الإصلاح والانفتاح على العالم لتحسين أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، واتساع علاقاتها التجارية، ولقد استغلت الصين التحولات الاقتصادية العالمية للانخراط في العولمة والاستفادة منها في الدفع بعجلة تطورها ونمائها،حيث عمدت إلى جذب رؤوس الأموال، والتكنولوجيات المتطورة، والخبرات الدولية، ولقد مكنت هذه الظروف الصين من النمو بوتيرة عالية جعلت منها أكبر خزان عالمي للاستيراد والتصدير، وكل هذا بفضل رؤية اقتصادية استطاعت من خلالها الاستفادة من الفرص التي أوجدتها العولمة، حيث وظفت هذه العوامل بذكاء بما يخدم تطوير اقتصادها الوطني، وكنتيجة حتمية فقد أصبحت الصين تملك القدرة الكافية لطرح وتبني المبادرات الإقليمية والإستراتيجية والتي تهدف من خلالها الحفاظ على مكانتها والمضي قدما للحفاظ على الأمن القومي والدفاع على المصالح الإستراتيجية.

وتندرج المبادرة الصينية في هذا السياق الطموح الذي تسعى من خلاله الصين إلى تحقيق تمكين اقتصادي أكبر على المستوى الدولي، وتحقيق انسجام متوازن مع الاقتصاد العالمي ومبادرة الحزام والطريق One Belt One Road أو طريق الحرير الجديد New Silk Road هي رؤية صينية للانفتاح والتكامل الاقتصادي بين الصين ودول العالم في آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد تشكلت هذه الإستراتيجية في مرحلة حرجة من التحول الاقتصادي في الصين، فالسنوات الأخيرة عرفت زيادة متوالية للاستثمار الصيني المباشر، كما ساهمت هذه المبادرة في تعزيز قدرات الشركات الصينية وتوسيع نطاق انتشارها خاصة في البلدان التي وافقت على الانضمام للمبادرة ومن بينها الجزائر التي تحظى بعلاقات متميزة مع الصين فيما يعلق بالمبادلات التجارية التي يمكن من خلالها تصريف مخرجات فائض العمليات الإنتاجية، كما تتيح في الوقت ذاته الاستفادة من الخبرة ومنافسة السلع الأجنبية وبالتالي الحصول على عوائد من النقد الأجنبي لاستعمالها في تمويل وشراء رؤوس الأموال المادية أو البشرية، ومواكبة مستوى التطور التقني والتكنولوجي الذي يتيح في آخر المطاف تعزيز القدرة على النمو الاقتصادي.

وفي هذا السياق يحاول هذا البحث معالجة الإشكالية التالية:

I.1– إشكالية الدراسة:

ما مدى تأثير العلاقات التجارية الجزائرية الصينية على النمو الاقتصادي في الجزائر ظل انضمام هذه الأخيرة لمبادرة الحزام والطريق ؟

I.2– فرضية الدراسة: للإجابة على الإشكالية المطروحة تم وضع الفرضية التالية:

يوجد تأثير ايجابي للتجارة الثنائية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل الطويل.

يوجد تأثير ايجابي للتجارة الثنائية على النمو الاقتصادي في الجزائر في الأجل القصير.

I.3– أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في إبراز الدور الذي يؤديه التبادل التجاري الثنائي في تحريك عجلة النمو الاقتصادي، حيث أن هذا الأخير يؤدي إلى الانفتاح التجاري على الآخر ما يستدعي البحث عن التنويع الاقتصادي وبالتالي تنويع مصادر الدخل، وبذلك تبرز أهمية التبادل التجاري الثنائي كعامل رئيسي في التأثير على النمو الاقتصادي، والذي بدوره يتسبب في تحقيق مكاسب نوعية وبالتالي زيادة حجم الناتج الوطني الإجمالي.

I.4– أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في اختبار أثر حجم التبادل التجاري الثنائي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1992-2020.

I.5– منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والتاريخي لسرد الوقائع في شقه النظري ثم المنهج الاستقرائي في شقه التطبيقي للكشف عن العلاقة بين النمو الاقتصادي والتبادل التجاري الثنائي بين الجزائر وجمهورية الصين الشعبية على مدار عينة من البيانات لـ 29 سنة، إذ تم استخدام إحدى الأدوات الكمية الفعالة في القياس الاقتصادي ممثلة في نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM لقياس أثر حجم التبادل التجاري على النمو الاقتصادي، وبالاستعانة على برنامج Eviews 10 تم دراسة بيانات سلاسل زمنية سنوية للفترة الممتدة من 1992-2020.

I.6– الدراسات السابقة:

هناك العديد من الأبحاث التي تطرقت لموضوع الحزام والطريق، نذكر منها ما يلي:

دراسة (Huiping Chen, 2016) بعنوان (China's 'One Belt, One Road' initiative and its implications for Sino-African investment relations) تطرقت الدراسة إلى إبراز دور الصين المتنامي في إفريقيا حيث أصبحت الصين تستحوذ على استثمارات ضخمة في القارة بعد إدراج عديد الدول الإفريقية ضمن مشروع الحزام والطريق،كما يمكن للمبادرة أن توفر زخما إضافيا لتعزيز نطاق وعمق المبادرات الاقتصادية للصين في أفريقيا،وينبغي أن تتخذ المنطقة الأفريقية إجراءات على مختلف المستويات للاستفادة من هذه المبادرة وأن تسعى للحصول على تدفقات متزايدة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز التنمية.

دراسة (Shu Yua and all , 2019) موسومة بـ (Belt and road initiative and Chinese firms' outward foreign direct investment) أشارت الدراسة إلى تأثير المبادرة على النشاط الاستثماري للشركات الصينية بالخارج وبوجه عام فقد أفاد البحث بأن المشروع الصيني يؤثر تأثيرا ايجابيا على الأنشطة الاستثمارية للشركات الشينية في الخارج، غير أن اتجاه هذا الأثر وحجمه يتوقف على استعداد البلدان المشاركة والمستقبلة للاستثمارات.

دراسة (Kevin X. Lia , and all,2020) تحمل عنوان (Impact of the belt and road initiative on commercial maritime power)حيث قامت الدراسة ببناء نظام لتقييم القوة البحرية التجارية منذ انطلاق المبادرة سنة 2013 من منطلق التأثير السياسي، التفوق التكنولوجي، الخصائص المادية، المزايا الاقتصادية، وقد خلصت الدراسة بأن البلدان الساحلية الواقعة على طول خط المبادرة تشهد تنامي ملحوظ وأداء جيد للقوة البحرية التجارية، كما أنها تستفيد من الاستثمارات الصينية وبالتالي سمحت للحكومات بتغيير سياساتها لتحسين أداء القوة البحرية التجارية.

دراسة (قندوز عائشة، 2021) الموسومة بـ دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية–مقاربة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الجزائرية الصينية– حيث تطرق البحث إلى العلاقات التجارية بين البلدين خاصة بعد إعلان الصين عن مبادرة الحزام والطريق ومدى استفادة الجزائر منها بعد الموافقة على الانضمام للمشروع أم ستكون الصين المستفيد الأول والأخير بعدما أضحت أكبر مورد للسلع في الجزائر حيث خلصت الدراسة إلى ضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع الجانب الصيني لتنمية التجارة الخارجية.

II– الإطار التاريخي والنظري:

يختلف مشروع الحزام والطريق الصيني عن مختلف المشاريع الدولية لكونه يمس أغلب قارات العالم في آسيا وإفريقيا وأوروبا، ويرجع

تاريخ الطريق الأصلي إبان حكم أسرة هان حيث حافظ الصينيون القدامى على سر صناعة الخيوط والمنسوجات الحريرية،ولقد أطلق عالم الجيولوجيا الألماني فرديناند فون ريشتهوفن سنة 1877 ميلادية لقب طريق الحرير (زينب، 2019، صفحة 5)واستعمل أساسا من قبل القوافل في التنقل وتجارة التوابل والعطور والنسيج، ولقد كان له أثر كبير في تعزيز التجارة وازدهار الحضارات البائدة، والطريق القديم عبارة عن مسارات برية تربط المناطق الشمالية والغربية للصين وآسيا بما جاورها من مناطق كل من إفريقيا وآسيا وأهمها ما يلي (مضخور، 2017، صفحة 5):

الطريق الرابط بين تشانغان(شيان) ودونهوانغ الذي بدوره ينقسم إلى قسمين حيث يجتاز القسم الأول الصحراء انطلاقا من دونهوانغ متقدما إلى السفوح الجنوبية لجبال تيانشان مرورا من نوربان إلى غاية كاشغر، أما القسم الثاني منه فينطلق هو الآخر من دونهوانغ ويتقدم نحو السفوح الشمالية وصولا إلى كاشغر كذلك، والطريق الآخر يمتد من كاشغر نحو الغرب يتفرع إلى طريقين كذلك الأول في فرغانة مرورا بسمرقند وبخارى وصولا إلى مرو والثاني يقطع هضبة البامير إلى غاية مرو، حتى ينتهي إلى سلوقية وطيشفون ومنهما نحو دمشق وأسيا الصغرى فمصر إلى غاية أوروبا.

أما طريق الحرير الجديد فقد ولدت كفكرة عام 1994 من قبل رئيس الوزراء الصيني السابق (Li Peng) خلال زيارة إلى دول من أسيا الوسطى حيث أكد على أهمية الانفتاح الشامل للنسخة الحديثة للطريق (مضخور، 2017، صفحة 7) وفي عام 2013 قام الرئيس الصيني شي جين بينغ بالإعلان الرسمي لإستراتيجية الحزام والطريق خلال زيارة قادته إلى جامعة نزاربابيف في كازاخستان حيث كان الإعلان الأول للطريق الاقتصادي البري تلاه الإعلان الثاني لطريق الحرير البحري عام 2016 بإندونيسيا (Raphael ZiroMwatela, 2016, p. 10) والذي يعبر عن مشاريع ضخمة للتنمية الاقتصادية والثقافية، والمشروع يربط اقتصاد الصين بعديد دول العالم عبر شبكة من الخطوط والممرات البرية والبحرية وهي كما يلي (عائشة، 2020، صفحة 117):

- الجسر البري – الأوروبي الجديد ويمتد من غرب الصين إلى غرب روسيا ؛
- ممر الصين– آسيا الوسطى– غرب آسيا يمتد من غرب الصين إلى تركيا ؛
- ممر الصين– شبه الجزيرة الهندية يمتد من جنوب الصين إلى سنغافورة ؛
- ممر الصين– منغوليا– روسيا يمتد من شمال الصين إلى شرق روسيا ؛
- ممر الصين– باكستان يمتد من جنوب غرب الصين إلى باكستان ؛
- ممر بنغلاديش– الصين – الهند– ميانمار ويمتد من جنوب الصين إلى الهند.

أما الطريق البحري فينقسم إلى فرعين (زينب، 2019، صفحة 10):الفرع الأول ينطلق من الساحل الصيني مرورا بمضيق ملقا وصولا إلى الهند ومنطقة الشرق الأوسط وشرق إفريقيا وأخيرا إلى السواحل الأوروبية؛ والفرع الثاني يربط الموانئ الساحلية في الصين مع جنوب المحيط الهادئ.

II.1– الأهداف الرئيسية لمبادرة الحزام والطريق:

هناك العديد من الأسباب والأهداف التي سعت الصين وراء تحقيقها من خلال ابتكار آليات ونسج طرق جديدة لخطوط النقل والإمداد ومسارات التجارة الدولية لتعزيز اندماج الاقتصاد الصيني بالاقتصاد الدولي.

- **إيجاد نظام متعدد الأقطاب:** ترى الصين أن النظام الدولي الحالي غير مؤهل وغير متوازن، لذلك بات من الضروري إيجاد بديل لهذا النظام الذي يصب في مصلحة الولايات المتحدة وحلفائها (L. Kostecka-Tomaszewska1, 2019, p. 473) ؛
- **تدويل العملة الصينية (اليوان):** تسعى الصين جاهدة عبر مبادرة الحزام والطريق إلى جعل العملة المحلية عملة تداول دولية من خلال الانضمام إلى سلة حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي إضافة إلى عملات التداول المعروفة (L. Kostecka-Tomaszewska1, 2019, p. 480) ؛
- **رفع مستوى التداول النقدي:** تهدف الصين إلى بناء نظام مالي ونقدي بديل للنظام الذي أنشئ في بريتون وودز من خلال تعميق التعاون المالي والاستثمار والتمويل الدولي واسع النطاق إضافة إلى رفع حجم التبادل الثنائي للعملات المحلية (Kulaksız, 2019, p. 50) ؛
- **فرض هيمنة شركات التكنولوجيا الصينية:** وضعت الصين خطط طويلة المدى من خلال المبادرة وذلك تشجيعا للشركات العاملة في مجالات التكنولوجيا الدقيقة وتكنولوجيا الاتصالات ونقل المعلومات، من أجل الظفر بدور حيوي في إنشاء البنية التحتية لقطاع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات (Shu Yua, 2019, p. 9) ؛
- **الحفاظ على إمدادات النفط:** أقدمت الصين في إطار طريق الحرير البحري على بث مشاريع استثمارية في عدد من موانئ الدول (podberezkina, 2015, p. 307) ؛ من أجل الحفاظ على خطوط الإمداد نظرا للطلب المتزايد على مصادر الطاقة داخل الأسواق الصينية ؛
- **المخاوف الأمنية والصراع على النفوذ:** تضمنت مبادرة الحزام والطريق على فصل فرعي مخصص لقضايا الأمن والملاحة البحرية تزامنا مع تنامي الاستثمارات الصينية وتزايد أعداد المغتربين والعمال الصينيين في الخارج، وعليه أصبحت بكين مقتنعة بالحفاظ على سلامة مواطنيها ومصالحها الحيوية وكذريعة لذلك أنشئت أول قاعدة عسكرية لها في جيبوتي والتي جسدت حقيقة الصراع العالمي القائم بين مختلف القوى(Raphael, 2016, p. 11) ،يتضح أن مبادرة الحزام والطريق مهمة كثيرا بالنسبة للصين لأنها ستمهد الطريق لمسارات وطرق نقل النفط على المستوى الدولي، عن طريق خلق هياكل لوجيستية أساسية برا وبحرا من خلال تجسيد عديد الموانئ على طول الطريق لتعزيز القوة البحرية التجارية (Kevin X. Lia, 2020,p,166) .

II.2– النفوذ الصيني في إفريقيا:

عرفت العلاقات الصينية الإفريقية تطورات مرحلية حيث مرت بما يلي (مخلوفي، 2017، صفحة 183):

- المرحلة الأولى:امتدت بين خمسينات وسبعينات القرن الماضي تميزت بالصراع الإيديولوجي في ظل الثنائية القطبية شرق شيوعي اشتراكي وغرب رأسمالي ليبرالي؛
- المرحلة الثانية: امتدت بين عقدي الثمانينيات والتسعينيات تم التوجه نحو إنشاء علاقات ثنائية شاملة، والاهتمام أكثر بتطوير التعاون الاقتصادي لتحقيق أكبر عائد ممكن خاصة بعد تفكك المعسكر الشرقي؛
- المرحلة الثالثة: منذ مطلع الألفية الثالثة إلى يومنا هذا تم خلالها إنشاء منتدى التعاون الصيني الإفريقي رسميا عقب المؤتمر الوزاري الأول للتعاون بين الصين وإفريقيا.

كما ركزت الصين اهتمامها بالقارة الإفريقية بهدف تطوير علاقاتها التجارية والاقتصادية خاصة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة والاستثمار، ومن أجل تعزيز التجارة الدولية وتطوير المسارات اللوجيستية الدولية(Chen, 2016, p. 2) ، وقد مهدت لذلك عبر ما

يلي (الخطيب، 2019، صفحة 123):

- وصل مسار التنمية في إفريقيا بالهيكل الصناعي الصيني؛
- ربط مبادرة الحزام والطريق مع إستراتيجية إعادة البناء والتنمية الاقتصادية في إفريقيا.

وتتواجد الصين في معظم دول القارة وسنستعرض في ما يلي بعض أهم الدول التي تقيم علاقات متميزة مع الصين:

- **جنوب إفريقيا:** مرت العلاقات بين الصين وجنوب أفريقيا بثلاث مراحل مختلفة حيث بدأت العلاقة كشراكة محدودة يميزها الاعتراف بالمصالح المشتركة، ثم تطورت إلى نضج الروابط الاقتصادية والسياسية الإستراتيجية، واستقرت أخيرا على الشراكة الإستراتيجية الشاملة ، كما تظهر البيانات بأن جنوب إفريقيا من أكبر عشرة شركاء تجاريين للصين في إفريقيا، حيث تمثل 25% من إجمالي التجارة مع القارة(Ehizuelen, 2017, p. 11)وقد أصبحت الصين مستثمرا رئيسيا في الصناعات الرئيسية والبنية التحتية في جنوب إفريقيا.
- **نيجيريا:** أصبحت نيجيريا البالغ تعداد سكانها أكثر من 180 مليون نسمة ثالث أكبر شريك تجاري للصين وفقا للإحصائيات بين عامي 2004 و 2019 إذ بلغت قيمة الواردات أكثر من 152 مليار دولار(تم حسابه اعتمادا على (UNComtrade data) أما من جانب الاستثمار، فالصين تستثمر 2.5 مليار دولار في الاقتصاد النيجيري خاصة في مجالات مثل البترول والمعادن الصلبة والاتصالات ومواد البناء والزراعة، وقد وقعت شركة بناء السكك الحديدية الصينية عقدا بقيمة 12 مليار دولار أمريكي لبناء خط سكة حديد بطول 1400 كيلومتر على طول الساحل النيجيري يربط لاغوس ببنين والكاميرون (Ehizuelen, 2017, p. 11) .
- **انغولا:** أصبحت انغولا شريكا استراتيجيا ذو أهمية بالغة للصين في غرب إفريقيا، إذ تعتبر المصدر الثاني للنفط في القارة بعد نيجيريا والمنتج الرابع عالميا للألماس، لذلك حصلت انغولا على الحصة الأكبر من القروض الصينية بين عامي 2000 و 2014 (Ehizuelen, 2017, p. 12) وتكتسي هذه الأهمية لأسباب متعددة أهمها:
  - تعتبر البوابة الرئيسية و الهامة في الغرب والوسط الإفريقي لاسيما جمهورية الكونغو الديمقراطية؛
  - تتربع انغولا على أكثر الأراضي الزراعية خصوبة في إفريقيا حيث تتوفر على إمكانات كبيرة للزراعة التجارية كالبن والسكر؛
  - ارتباط القطاع الطاقوي بالشركات الوطنية الصينية للنفط الباحثة عن تأمين أمن الطاقة العالمي.

لقد تطورت العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانب الصيني ومعظم الدول الإفريقية من خلال ارتفاع واردات القارة من الصين واستحواذ هذه الأخيرة على أكبر حصة من العقود الاستثمارية للقارة، فحسب تقديرات بنك التنمية الإفريقي فإفريقيا تحتاج إلى ما يفوق 170 مليار دولار سنويا (عباس، 2022، صفحة 183) للحفاظ على النمو الاقتصادي، وتحديث البنية التحتية من خلال التوقيع على عقود استثمارية ضخمة مع الجانب الصيني وفي مجالات متنوعة.

كما انتهجت الصين سياسة القوة الناعمة لبسط نفوذها في معظم الدول الإفريقية من خلال توسيع علاقاتها السياسية لكسب الدعم الإفريقي على الصعيد الدولي، وتوزيع استثماراتها المتنوعة على عديد دول القارة السمراء لضمان إمدادات الطاقة، وتركز الصين على استثماراتها في القارة على قطاع الانجازات الكبرى كالبنية التحتية، تليها الصناعات الاستخراجية والنفط فيما يحظى القطاع المصرفي الخدمات المالية إضافة إلى البحث العلمي والتكنولوجي بالحصة الأضعف من إجمالي الاستثمارات الصينية.

III– الإطار التطبيقي والقياسي:

لقد توسعت علاقات الصين مع دول شمال إفريقيا في السنوات الأخيرة بسرعة باعتبارها شريك تجاري ومستثمر مهم في المنطقة

خاصة في الجزائر بوابة إفريقيا الكبرى،إن العلاقات الاقتصادية الصينية الجزائرية تعكس في مجملها دينامكية التوسع الاقتصادي الصيني في إفريقيا، حيث وافقت الجزائر بشكل مبدئي على الانضمام لمبادرة الحزام والطريق من خلال التوقيع على مذكرة التفاهم بين حكومتي الدولتين وذلك بالعاصمة الصينية بيجين بتاريخ 4 سبتمبر 2018 إلى غاية صدور المرسوم الرئاسي رقم 19–176 بتاريخ 6 جوان 2019، ويندرج هذا ضمن الشراكة الإستراتيجية الشاملة التي تمت إقامتها من خلال الإعلان المشترك حول إقامة شراكة إستراتيجية شاملة بين البلدين والموقعة بتاريخ 25 ماي 2014، ويسعى الطرفان من خلال التعاون المشترك في إطار المبادرة ووفقا لمبدأ الثقة المتبادلة إلى تحقيق الأهداف التالية (الجريدة الرسمية،2019،عدد 39):

- توثيق وتمتين العلاقات السياسية والروابط الاقتصادية وتعزيز التواصل الثقافي والإنساني الذي يحقق أهداف التنمية المشتركة؛
- إرساء تعاون مثمر وتنمية مستدامة من خلال الاستغلال الأمثل للإمكانيات والمميزات التكاملية لاقتصاد الدولتين؛
- تعزيز التعاون وتدعيم التنمية الاقتصادية لتحقيق التطور مع الدول المشاركة في المبادرة ؛
- التوظيف الكامل لآليات التعاون الثنائية القائمة أو المتعددة الأطراف لتعزيز التواصل وفقا لمفهوم المبادرة بما يحقق التنمية والكسب المتبادل.

وفي إطار مبادرة الحزام والطريق شرعت الصين في إنشاء العديد من الموانئ على طول الطريق البحري فيما يعرف بعقد اللؤلؤ حيث ظفرت منطقة الحمدانية بشرشال على ميناء جد حيوي مطل على الضفة الشمالية للبحر المتوسط، والذي يهدف إلى بناء مركز توزيع استراتيجي بقدرة 6.5 مليون حاوية و30 طن مليون طن من البضائع سنويا (خشيب، 2019، صفحة 5) ناهيك عن توقيع الخطة الخماسية الثانية 2022–2026 للتعاون الاستراتيجي الشامل كما أعلن البلدان التوصل إلى توافق على الخطة التنفيذية للبناء المشترك للمبادرة والتي سيتم توقيعها بأقرب فرصة (وزارة الخارجية، 2022).

III.1– تدفق الاستثمارات الصينية المباشرة إلى الجزائر:

لقد تطور التواجد الصيني في القارة السمراء بصفة عامة وفي الجزائر بشكل خاص، إذ لم يقتصر حضور الشركات الصينية في شكل مؤسسات خدمية بل تعداه إلى قطاع المحروقات والمناجم،إلا أن حضور الاستثمارات المباشرة الصينية تأخر إلى غاية عام 2003 أين سجلت بدايات لتوطين الشركات الصينية حيث أبرم الجانب الصيني ممثلا في شركة SINOPEC عقدا مع شركة سوناطراك لزيادة وتطوير استخراج البترول الخام من حقل زرزايتين بعين امناس، كما نجد شركة صينية أخرى وهي CNPC التي أبرمت عقدا آخر لبناء مصفاة لتكرير البترول بأدرار بطاقة قدرها 600000 طن سنويا (حمزة و نادية، 2017، صفحة 122)، إلا أن الحضور الصيني يبقى دون مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة، حيث بلغت أعلى قيمة للتدفق المباشر 665.71 مليون دولار سنة 2014.

III.2– اختبار تأثير العلاقة التجارية مع الصين على النمو الاقتصادي في الجزائر:

قبل عرض ومناقشة النتائج نستعرض قيم الصادرات والواردات الجزائرية من وإلى الصين إضافة إلى معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1992–2020.

III.2.1 – تحليل تطور الصادرات والواردات مع الصين والنمو الاقتصادي خلال الفترة 1992–2020:

لازالت الجزائر تعتمد بشكل مباشر في إيراداتها على العائدات النفطية وهو ما تسبب في كبح مسار التنوع الاقتصادي وتطور

التجارة لازالت الجزائر تعتمد بشكل مباشر في إيراداتها على العائدات النفطية وهو ما تسبب في كبح مسار التنوع الاقتصادي وتطور التجارة الخارجية وبالتالي انعكس سلبا على معدلات النمو الاقتصادي والشكل الموالي يعرض صادرات وواردات الجزائر مع جمهورية الصين الشعبية ومعدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة 1992-2020

من خلال المعطيات نلاحظ أن حصيلة الصادرات الجزائرية نحو الصين خلال الفترة المدروسة متدنية وغير مستقرة بسبب السياسة الغير منتظمة، إضافة لاعتماد الجزائر على الصادرات النفطية أساسا وبالتالي فإن تذبذب أسعار البترول يؤدي إلى تذبذب الإيرادات بصورة مباشرة، والملاحظ أن حصيلة الصادرات الجزائرية إلى الصين شبه منعدمة إذ بلغت 0.01، 0.02، 0.16 مليون دولار بين سنتي 1996-1998 ومع بداية الألفية الثالثة شهدت أسعار البترول قفزة نوعية تزامنت مع دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، إلا أن حصيلة الصادرات الجزائرية باتجاه الصين تبقى ضئيلة جدا مقابل الواردات التي سجلت أرقاما قياسية حيث بلغت أعلى قيمة لها مسجلة 7923.38 مليون دولار عام 2018.

الملاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي كانت متذبذبة وغير مستقرة خلال الفترة المدروسة حيث سجلت أدنى قيمة لها عام 2020 بمعدل -5.1% بينما شهدت سنة 2003 أعلى قيمة مسجلة والتي بلغت 7.2% وتعود أسباب هذا التذبذب إلى الاعتماد الكلي على عائدات المواد الأولية،حيث أن انهيار أسعار البترول يؤدي بالضرورة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهو ما تم تسجيله في بداية التسعينيات من القرن الماضي، ومع بداية عام 1995 سجلت معدلات النمو ارتفاعا ملحوظا نتيجة تبني سياسة الإصلاحات الاقتصادية والتي تزامنت في الوقت ذاته مع ارتفاع أسعار البترول، وتبقى معدلات النمو في مد وجزر تبعا لتغيرات أسعار النفط والمرهونة بدورها بالأحداث العالمية ففي سنه 2009 تراجعت معدلات النمو بسبب أزمة الرهن العقاري عام 2008، كما شهدت عام 2020 أدنى قيمة في معدل النمو وهذا راجع إلى تفشي جائحة كوفيد 19.

III.3- صياغة النموذج القياسي للدراسة:

لتحديد العلاقة بين المتغيرات التفسيرية للنموذج والنمو الاقتصادي، قمنا بتحليل ودراسة استقرارية السلاسل الزمنية من خلال معالجة البيانات باستخدام مخرجات برنامج Eviews 10 حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة بيانات البنك الدولي و UNComtrade data فيما يتعلق بالإحصاءات المتعلقة بالجانب الصيني في الفترة الممتدة بين 1992 و2020 حيث سيتم اختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية جوهانسون Johansen cointegration test والذي يرتكز على درجة تكامل السلاسل الزمنية انطلاقا من اختبارات جذر الوحدة كما يعتبر اختبار ديكي فولر الموسع ADF من أهمها وأكثرها شيوعا في الدراسات الحديثة، ويمكن صياغة النموذج القياسي بالصيغة الرياضية العامة التالية:

$$GDP = F(GDI, CEXPTA, CIMPFA) \dots\dots\dots (1)$$

كما يمكن كتابة الدالة السابقة بالصيغة الخطية التالية:

$$GDP = B_0 + B_1 GDI + B_2 CEXPTA + B_3 CIMPFA + \varepsilon_t \dots\dots\dots (2)$$

حيث:

GDP : الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الجزائري، من خلال استبعاد اثر المستوى العام للأسعار، بقسمة الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العام للأسعار واعتبار سنة الأساس هي 1992.

GDI : إجمالي تكوين رأس المال الثابت ؛

CEXPTA : صادرات الصين إلى الجزائر خلال فترة الدراسة ؛

CIMPFA : واردات الصين من الجزائر خلال فترة الدراسة ؛

ε_t : الخطأ العشواشي.

III.4– تحليل نتائج النموذج القياسي للدراسة:

للوصول إلى نموذج تصحيح الخطأ ECM نتبع الخطوات المنهجية التالية:

III.4.1– اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

لتحديد الخصائص الغير ساكنة لمتغيرات السلاسل الزمنية على حد سواء في المستويات أو في الفروق الأولى يستعمل اختبار ديكي فولر DF أو ديكي فولر المطور ADF، حيث يتم وفق الحالات الثلاث التالية (دامودار جيرجاراتي، ت/ هند عبد الغفار عودة، 2015،ص 1048):

$\Delta Y_t = \delta Y_{t-1} + u_t$: حيث Y_t هي سير عشوائي ؛

$(\beta_t + \delta Y_{t-1}) = u_t \Delta Y_t$=: حيث Y_t هي سير عشوائي باتجاه ؛

$\Delta Y_t = \beta_1 + \delta Y_{t-1} + u_t$: حيث Y_t هي سير عشوائي باتجاه ولها اتجاه عام عشوائي.

أما اختبار ديكي فولر المطور يتم انطلاقا بالمعادلات الثلاثة السابقة وبإضافة قيم في فترات زمنية متأخرة للمتغير التابع ΔY_1 وبالتالي فإن (دامودار جيجاراتي، ت عودة، 2015، صفحة 1051):

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \delta Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

الجدول التالي يوضح النتائج المتحصل عليها حيث كانت كما يلي:

الجدول رقم2:اختبار ديكي–فولر لاستقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار ADF	عند المستوى			عند الفرق الأول			القرار
		حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	دون حد ثابت	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه	دون حد ثابت	
GDP	T- STATISTIQUES	2.035132-	1.992269-	1.573665-	6.687039-	7.419923-	6.805196-	I(1)
	P-VALUES	0.2710	0.5801	0.1071	0.0000	0.0000	0.0000	
	STATIONARY	NO	NO	NO	YES	YES	YES	
GDI	T- STATISTIQUES	0.301528-	1.769545-	1.825434	2.764834-	2.366408-	2.417361-	I(1)
	P-VALUES	0.9127	0.6922	0.9810	0.0767	0.3873	0.0177	
	STATIONARY	NO	NO	NO	NO	NO	YES	
CEXPTA	T- STATISTIQUES	0.626821-	1.333156-	0.752908	3.273693-	3.111748-	3.115321-	I(1)
	P-VALUES	0.8490	0.8582	0.8711	0.0264	0.1237	0.0031	
	STATIONARY	NO	NO	NO	YES	NO	YES	
CIMPFA	T- STATISTIQUES	1.492394-	1.876005-	0.780622-	4.183850-	4.106306-	4.235029-	I(1)
	P-VALUES	0.5227	0.6400	0.3689	0.0031	0.0168	0.0001	
	STATIONARY	NO	NO	NO	YES	YES	YES	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول فإن النتائج تشير إلى أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول حيث القيم المحسوبة

أكبر تماما من القيم الجدولية عند مستوى معنوية 5%، وفي هذه الحالة أيضا نرفض فرضية الاتجاه العام التحديدي وبالتالي حسب النظرية القياسية فإن أغلب متغيرات الدراسة تصبح ساكنة في الفرق الأول مع العلم أنها لم تكن ساكنة عند المستوى(عماري، 2015) وهذا يعني احتمال وجود تكامل مشترك(Bourbonnais, 2015, p. 299).

III.4.2 – اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

للقيام بعملية الاختبار والتقدير يجب علينا تحديد درجة تأخير النموذج وهذا بالاعتماد على معياري AIC و SC لإيجاد الدرجة المثلى للتباطؤ، وذلك باختيار أقل قيمة للمعيارين السابقين حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم3:تحديد فترة التباطؤ

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-1158.059	NA	2.84e+32	86.07841	86.27038
1	-1077.735	130.8970*	2.46e+30*	81.31373*	82.27361*
2	-1063.356	19.17256	3.04e+30	81.43378	83.16156

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

بالاعتماد على المعيارين السابقين وجدنا أن درجة التباطؤ هي (p=2).

III.4.3 – اختبار السببية لجرانجر:

تهدف اختبارات السببية لجرانجر لمعرفة الاتجاه السببي بين المتغيرات الاقتصادية، وهنا سنقوم بدراسة العلاقة بين كل من الصادرات الصينية إلى الجزائر والناتج المحلي الإجمالي، وبين واردات الصين من الجزائر والناتج المحلي الإجمالي، وبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم4:نتائج اختبار السببية

Décision	Prob	F-Statistic	Obs	Null Hypothèses
CIMPFA لا يسبب GDP_	0.6908	0.37625	27	CIMPFA does not Granger Cause GDP_
GDP_ لايسبب CIMPFA	0.3918	0.97802	27	GDP_ does not Granger Cause CIMPFA
CEXPTA يسبب GDP_	0.0270	4.27303	27	CEXPTA does not Granger Cause GDP_
GDP_ لايسبب CEXPTA	0.4441	0.84238	27	GDP_ does not Granger Cause CEXPTA
GDI يسبب GDP_	0.0476	3.50835	27	GDI does not Granger Cause GDP_
GDP_ يسبب GDI	0.0484	3.48726	27	GDP_ does not Granger Cause GDI

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال تحليل نتائج جدول اختبار السببية لجرانجر وبالنظر لقيم الاحتمالات المقابلة لإحصائية فيشر الأقل من القيم الحرجة عند مستوى دلالة 5% فإن:

- واردات الصين من الجزائر ليس لها علاقة سببية مع الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح؛
- صادرات الصين إلى الجزائر لها علاقة سببية في اتجاه واحد مع الناتج المحلي الإجمالي؛
- توجد علاقة سببية في اتجاهين بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي.

III.4.4– اختبار التكامل المشترك:

يمكن اختبار التكامل المشترك لجوهانسون JOHANSEN من معرفة وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، وقبل إجراء هذا الاختبار يجب أن تكون جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة مستقرة من نفس الدرجة، ومن ثم يتجلى خطر التكامل المشترك(Bourbonnais, 2018, p. 332) حيث تبرز دراسته عدد أشعة التكامل المشترك والتي يترجم من خلالها كل شعاع تكامل علاقة توازنية طويلة المدى بين مختلف المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة.

الجدول رقم5: اختبار التكامل المشترك لجوهانسون

Teste Maximum Eigenvalue			Test Trace			
Critical Value at 5%	Max- Eigen Statistic	Eigenvalue	Critical Value at 5%	Trace Statistic	Eigenvalue	فرضية العدم
27.58434	42.68011	0.806319	47.85613	67.52796	0.806319	$H_0 : r = 0$
21.13162	14.94624	0.437214	29.79707	24.84784	0.437214	$H_0 : r = 1$
14.26460	8.301161	0.273325	15.49471	9.901608	0.273325	$H_0 : r = 2$
3.841466	1.600446	0.059699	3.841466	1.600446	0.059699	$H_0 : r = 3$

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

حيث أن r يعبر عن عدد أشعة التكامل المشترك

من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك نلاحظ أن القيمة المحسوبة لكل من اختبار الأثر واختبار القيمة العظمى بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات الاقتصادية الأخرى أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5% بالنسبة للفرضية $H_0 : r = 0$ وبالتالي نرفض فرضية العدم H_0 ، أما بالنسبة للفرضية $H_0 : r = 1$ فإننا نقبل فرضية العدم لأن القيمة المحسوبة لكل من اختبار الأثر والقيمة العظمى أقل من القيمة الحرجة عند مستوى دلالة 5%، وبالتالي يمكن القول بأنه يوجد على الأكثر شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

III.4.5– تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM:

بعد تحديد فترة التباطؤ للنموذج والتي قدرت(P = 1) واختبار العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية التابعة والمستقلة ومعرفة اتجاه التأثير فيما بينها ثم التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل حيث كان عدد أشعة التكامل r = 1 تم تقدير النموذج وتحصلنا على التالي:

أظهرت نتائج عملية تقدير نموذج VECM على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بمعامل تصحيح الأخطاء سالب (-1.122327) وذو دلالة إحصائية (-6.62992) وهي أكبر من القيمة الحرجة لاختبار ستودنت وعليه سنقبل نتائج هذا النموذج.

العلاقة التوازنية طويلة الأجل:

$$GDP = 0.0021cexpta - 0.0018cimpfa - 1.42e^{-10}gdi - 2.091$$

(2.707 (–2.899) (–1.775)

$F_{cal} = 7.75$ $R^2 = 0.8135$

العلاقة التوازنية قصيرة الأجل:

D (GDP_) = C (1)*(GDP_ (–1) – 1.42420293329e–10*GDI (–1) – 0.00188819352234*CIMPFA (–1

0.00215789637346*CEXPTA (–1) – 2.0919518549) + C (2)*D (GDP_ (–1)) + C (3)*D (GDP_ (–2)) +

C(4)*D (GDI (–1)) + C(5)*D (GDI (–2)) + C(6)*D (CIMPFA (–1)) + C(7)*D (CIMPFA (–2)) +

C(8)*D (CEXPTA (–1)) + C(9)*D (CEXPTA (–2)) + C(10)

III.6.4– اختبار استقرارية النموذج:

بهدف التأكد من استقرارية النموذج نستعمل الاختبار الخاص بالجذور العكسية(Inverse Roots) ويعتبر النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من الواحد (تقع داخل الدائرة الوحدوية) والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم2: اختبار استقرارية النموذج

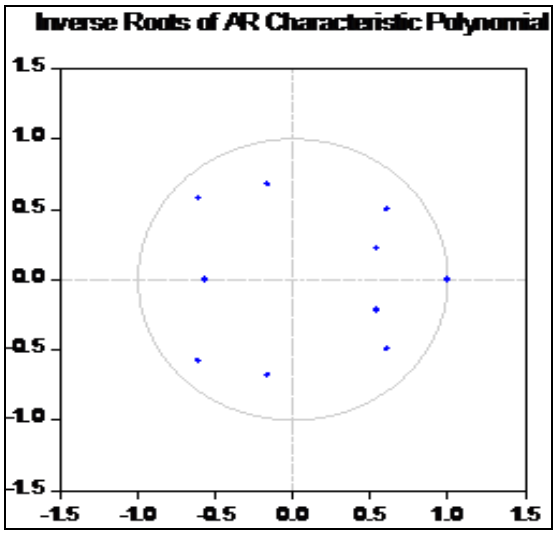

Root	Modulus
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
1.000000	1.000000
-0.609833 - 0.578196i	0.840361
-0.609833 + 0.578196i	0.840361
0.606377 - 0.498397i	0.784916
0.606377 + 0.498397i	0.784916
-0.162572 - 0.679384i	0.698565
-0.162572 + 0.679384i	0.698565
0.541296 - 0.221294i	0.584784
0.541296 + 0.221294i	0.584784
-0.568447	0.568447

VEC specification imposes 3 unit root(s).

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

III.5– تقييم النموذج من الناحية القياسية والإحصائية:

في هذه المرحلة يجب أن تتوفر في النموذج مجموعة من الخصائص حتى يتم قبوله لتمثيل العلاقة من خلال:

- ✓ إجراء الاختبارات الإحصائية من الدرجة الأولى (اختبار ستودنت واختبار جودة التوفيق لفيشر)
- ✓ إجراء الاختبارات القياسية من الدرجة الثانية أو الاختبار القياسي الذي يتعلق بتوفر شروط طريقة تقدير بواقي النموذج (اختبار عدم ثبات التباين، اختبار الارتباط السلسلي).

وفيما يلي خصائص النموذج المقدر:

III.1.5– الاختبارات الإحصائية:

تشير النتائج المقدرة للنموذج أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر تساوي 7.75 وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية وبالتالي فالنموذج يتمتع بمعنوية كلية عند مستوى دلالة 5%، بينما قدر معامل التحديد بـ 81.35% ويعبر بدوره عن جودة التوفيق للنموذج ومقدرته التفسيرية للتغيرات في الناتج الداخلي الخام تبعا للتغير في المتغيرات التفسيرية، وهذا دليل على أن المتغيرات المستقلة تفسر 81.35% من التغيرات الطارئة على الناتج الداخلي الخام والقيمة المتبقية ترجع لأخطاء ومتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج والتي تقدر بـ 18.65%.

III.2.5– الاختبارات القياسية:

سنقوم بإجراء كل من اختبار الارتباط السلسلي واختبار عدم ثبات التباين:

- **اختبار الارتباط السلسلي:** يستعمل اختبار LM للارتباط السلسلي حيث كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم6: اختبار LM للارتباط السلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.294878	Prob. F(2,23)	0.1234
Obs*R-squared	4.824361	Prob. Chi-Square(2)	0.0896

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

تشير النتائج إلى أن قيمة $Obs * R - Squared = 4.824$ باحتمال قدره $prob = 0.0896 > 0.05$ إذا نقبل بفرضية العدم التي تنص على أن بواقي النموذج لا تعاني من مشكلة الارتباط السلسلي.

- **اختبار عدم ثبات التباين:** يستعمل عادة اختبار Breusch-Pagan-Godfrey للكشف عن وجود مشكلة عدم ثبات التباين، وقد كانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم7: اختبار عدم ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.979431	Prob. F(3,25)	0.4182
Obs*R-squared	3.049952	Prob. Chi-Square(3)	0.3840
Scaled explained SS	4.247173	Prob. Chi-Square(3)	0.2360

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews 10

يظهر من الجدول أن احصائية $Obs * R - Squared = 3.049$ باحتمال قدره $prob = 0.3840 > 0.05$ إذا نقبل فرضية العدم والتي تفترض أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين للأخطاء.

IV– النتائج ومناقشتها:

IV.1– نتائج الدراسة القياسية:

تبعا لنتائج الاختبارات السابقة فإننا نقر بوجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج المدروس، أي نقبل بوجود نوعين من العلاقات في هذا التمثيل الأولى علاقة توازن في الأجل الطويل بينما الثانية تمثل علاقة توازن قصيرة الأجل، حيث أظهرت النتائج أن

معلمات العلاقة طويلة الأجل معنوية تبعا لاختبار ستودنت وكانت موجبة بين واردات الجزائر من الصين والناتج المحلي وفي المقابل هناك علاقة سلبية بين صادرات الجزائر إلى الصين والناتج المحلي.

IV.2– تفسير نتائج الدراسة القياسية:

لقد أظهرت نتائج التقدير قبول وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات الصينية للجزائر والناتج الداخلي الخام وذات دلالة إحصائية، إضافة لوجود علاقة ثانية توازنية قصيرة الأجل لكنها ليست ذو دلالة إحصائية، وبذلك يمكن القول أن للصادرات الصينية للجزائر أثر ايجابي على الناتج الداخلي الخام على الرغم من أنه ضعيف، لكن يغيب هذا الأثر في الأجل القصير إضافة إلى ذلك لاحظنا وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين الصادرات الصينية إلى الجزائر وواردات الجزائر من الصين، بينما يتأثر الناتج المحلي الإجمالي بشكل عكسي مع واردات الصين من الجزائر.

يتضح من خلال النتائج المتحصل عليها بين متغيرات الدراسة أن مسألة النمو الاقتصادي ترتبط بالأجل الطويل وتتحدد بمتغيرات أساسية من بينها الصادرات والواردات سواء كانت إجمالية أو ثنائية كما في النموذج المدرج وكذا تراكم رأس المال، حيث كانت هذه المتغيرات معنوية في تفسير العلاقة بينها وبين النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وإن جاءت النتائج ضعيفة، مع العلم أن النمو الاقتصادي في الفترة قصيرة الأجل يتحدد بمتغيرات أخرى كأسعار البترول وسعر الصرف التي بدورها تؤثر بشكل مباشر في مستوى الإنفاق الحكومي والاستثمار المحلي بسبب تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية إضافة إلى ما سبق ذكره فإن الصدمات النفطية وبسبب تراكم عائدات الصادرات فإنها لا تؤثر في متغيرات النموذج في المدى القصير لكن ستتضح معالمها في الأجل الطويل مع مرور الزمن.

لقد جاءت نتائج الدراسة القياسية متطابقة تماما مع الواقع الاقتصادي الجزائري خاصة في العقدين الأخيرين الذي تزامن مع ارتفاع في العائدات النفطية، وبالتالي يمكن تفسير الأثر الايجابي لصادرات الصين إلى الجزائر على الناتج المحلي إلى ارتفاع الطلب الكلي على المنتجات الصينية الاستهلاكية على نحو واسع في المرتبة الأولى، تليها حصص ضئيلة من المنتجات التي تدخل مباشرة في العمليات الإنتاجية، أما في المقابل فواردات الصين من الجزائر لا ترقى إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية الشاملة الموقعة بين البلدين، حيث تبين أن هذه العلاقة تصب في اتجاه واحد وبالتالي وفي إطار انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق وجب على هذه الأخيرة مراجعة جميع الاتفاقيات المبرمة سلفا بحيث تخدم المصلحة المشتركة للبلدين، أضف إلى ذلك الحد من الاستيراد المفرط للسلع التي لا تخدم العملية الإنتاجية التي من شأنها مستوى النمو الاقتصادي.

V– الخلاصة:

قامت هذه الدراسة باختبار تأثير العلاقة التجارية الثنائية الجزائرية– الصينية على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة الممتدة من 1992–2020 قياسيا، وذلك باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ لتمثيل العلاقة المفترض وجودها بين المتغيرات المدرجة في الدراسة، وقد خلصت الورقة البحثية إلى النتائج التالية:

أثبتت نتائج التقدير وجود نوعين من العلاقات، علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة إحصائية بين المتغير التابع المتمثل في الناتج الداخلي الخام وكل من الصادرات والواردات كمتغيرات تفسيرية، كما توجد علاقة أخرى قصيرة الأجل لكنها ليست ذات دلالة إحصائية، وقد أظهرت العلاقة التوازنية طويلة الأجل عن وجود اثر ايجابي وضعيف للواردات الجزائرية من الصين على الناتج الداخلي الخام وسلبي فيما

يخص صادرات الجزائر نحو الصين، حيث جاءت هذه النتائج متطابقة تماما والواقع الاقتصادي الجزائري وحجم المبادلات التجارية بين البلدين.

بينت النتائج كذلك عدم معنوية معلمات الأجل القصير بمعنى عدم وجود تأثير لمتغيرات النموذج على النمو الاقتصادي في الفترة قصيرة الأجل، كما توجد علاقة سببية في اتجاه واحد بين واردات الجزائر من الصين والنمو الاقتصادي وهو ما يثبت ضعف الاقتصاد الجزائري وهشاشته، أما بخصوص أثر انضمام الجزائر لمبادرة الحزام والطريق فلن تظهر النتائج على النمو الاقتصادي إلا على المدى المتوسط والبعيد وتتعلق هذه الأخيرة بمدى تأقلم السياسة الاقتصادية الوطنية بالتحديات الجديدة.

المقترحات: بناء على النتائج المتوصل إليها سلفا يمكن تقديم ما يلي:

- ✓ إعادة تقييم الاتفاقات والعقود الاقتصادية المبرمة بشكل مربح للطرفين ؛
- ✓ وضع قيود صارمة على الاستيراد المفرط وتحديد نوعية الواردات التي تخدم العملية الإنتاجية كنقل التكنولوجيا الدقيقة والمتطورة؛
- ✓ تحديد إستراتيجية وطنية للمؤسسات الإنتاجية قادرة على تلبية متطلبات السوق المحلية والتصدير وذلك وفق معايير دولية وأسعار تنافسية ومن منظور الشراكة الإستراتيجية الشاملة.

– ملاحق:

الشكل رقم1: تدفق الاستثمارات الصينية إلى الجزائر

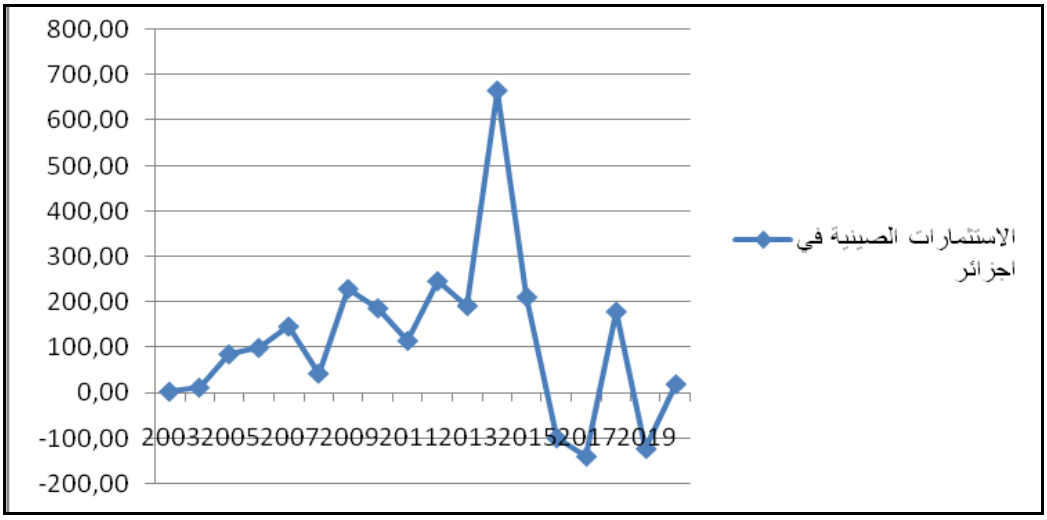

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على UNComtrade data

الجدول رقم 1:صادرات وواردات الجزائر مع دولة الصين الشعبية

anne	*1992*	*1993*	*1994*	*1995*	*1996*	*1997*	*1998*	*1999*	*2000*	*2001*
EXPTA	27,34	33,54	59,80	57,49	54,50	112,96	116,79	159,95	172,92	222,23
IMPFA	2,70	6,65	3,77	22,03	0,01	0,02	0,12	62,19	25,94	69,99
anne	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
EXPTA	351,90	645,94	980,52	1404,42	1947,51	2741,98	3751,91	4180,24	4000,00	4471,88
IMPFA	81,90	99,22	259,08	363,73	143,12	1160,93	849,22	946,62	1177,32	1960,89
anne	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	
EXPTA	5416,66	6023,90	7395,24	7583,35	7647,85	6784,75	7923,38	6945,57	5597,42	
IMPFA	2311,91	2164,55	1314,68	767,36	331,89	448,32	1178,82	1141,66	996,57	

– الإحالات والمراجع:

1- مضخورباهر مردان.(تشرين الأول.2017) .استراتيجية الحزام والطريق الصينية للقرن الحادي والعشرين بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية انموذجا .*العدد67* .صفحات 1-29.

2- Raphael ZiroMwatela, Z. C. (2016, December). Africa in China's'One Belt, One Road'Initiative: A Critical. *OSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS) Volume 21, Issue12, Ver. 1* , pp. 10-21.

3- عائشة قندوز ,(ديسمبر 2021) دور طريق الحرير الجديد في تنمية التجارة الخارجية الجزائرية –مقاربة تحليلية للعلاقات الجزائرية الصينية .–مجلة الباحث الاقتصادي *المجلد 8/العدد 1* – صفحات 113-132.

4- زينب عبد الله .(2019) .*الاطار النظري والمفاهيمي لمبادرة الحزام والطريق الصينية* .برلين –ألمانيا :إصدارات المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، الطبعة الأولى 2019.صفحات 4-24.

5- L. Kostecka-Tomaszewska1, K. C.-F. (2019, novembre 20). Poland – A Gate to the EU or a Bottleneck in the Belt and Road Initiative. *Issue 4* , pp. 472-492.

6- Kulaksız, S. (2019). Financial Integration via Belt and Road Initiative:China–Turkey Cooperation. *Global Journal of Emerging Market Economies 11(1–2)* , pp. 48-64.

7- podberezkina, A. P., podberezkin, a., & olga. (2015, novembre 02). The Silk Road Renaissance and New Potential of the Russian-Chinese Partnership. *Open Access articles;China Quarterly of International Strategic Studies, Vol. 1, No. 2* , pp. 305-323.

8- Raphael ZiroMwatela, Z. C. (2016, décembre). Africa in China's'One Belt, One Road'Initiative: A Critical Analysis. *IOSR Journal Of Humanities And Social Science (IOSR-JHSS);Volume 21, Issue12* , pp. 10-21.

9- Kevin X. Lia, K.-C. L. (2020, mars 18). Impact of the belt and road initiative on commercial maritime. *Transportation Research Part A 135* , pp. 160-167.

10- مخلوفي لمياء .(ديسمبر.,2017) إستراتجية الحزام والطريق الصينية الجديدة وإفريقيا .*مجلة مدارات سياسية، عدد ديسمبر* .الصفحات 174-193.

11- Chen, H. (2016, octobre 29). China's 'One Belt, One Road' initiative and its implications for Sino-African investment relations. *Transnational Corporations Review* , pp. 1-5.

12- الخطيب أحمد حسين.(يوليو 2019) ,الاستراتيجية الصينية في إطارمبادرة الحزام والطريق وتأثيرها على الاقتصاد الدولي .*مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية–العدد– 24* .صفحات 111-131.

13- عباس جيهان عبد السلام.(يوليو .2022) .العلاقات الاقتصادية الصينية الافريقية :دراسة تحليلية .*مجلة كلية السياسة والاقتصاد –المجلد السادس عشر –العدد الخامس عشر –يوليو* , *2022*صفحات 165-197.

14- الجريدة الرسمية الجزائرية .(2019). *Brevet n° 39.* الجزائر https://www.joradp.dz/HAR/Index.htm consulte le 18/08/2019

15- خشيب جلال (أفريل. 2019).تنامي النفوذ الصيني بالمغرب الكبير حزام واحد، أهداف متعددة .*تحليلات سياسية، المعهد المصري للدراسات* ,صفحات 1-13.

16- *وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج* 22 نوفمبر 2022.
https://www.mfa.gov.dz/ar/press-and-information/news-and-press-releases/algeria -china-sign-2nd-five-year-comprehensive-strategic-cooperation-plan-2022-2026 consulte le 29/11/2022.

17- حمزة ,زكريا و نادية شطاب (جوان.2017) .التواجد الصيني في الجزائر بين استثمار أجنبي مباشر وتقديم خدمات .*معارف مجلة علمية دولية محكمة* ,صفحات 115-128.

دامودار جيجاراتي، ترجمة هند عبد الغفار عودة .(2015) ,*الاقتصاد القياسي* .المملكة العربية السعودية –الرياض :دار المريخ للنشر.

18- Bourbonnais, R. (2018). *Économétrie Cours et exercices corrigés.* 5 rue Laromiguière, 75005 Paris: Dunod.

Paris: Dunod ,p332.

19- Bourbonnais, R. (2015). *Économétrie Cours et exercices corrigés.* 5 rue Laromiguière, 75005 Paris: Dunod,p299.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

رضا بركات، الطاهر هارون (2023)، **مبادرة الحزام والطريق الجزائر–الصين: دراسة قياسية لتأثير التجارة الثنائية على النمو الاقتصادي للفترة 1992–2020 باستخدام نموذج شعاع تصحيح الخطأ VECM**، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 08 (العدد 1)، الجزائر: جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي، الجزائر ص.ص 270-286.

SCAN ME